الأنباء
الاثنين 25 ابريل 2016

اللجنة عدّلت تعرفة الماء لتكون أول 3000 غالون بسعر دينارين والـ 3000 الثانية بـ 3 دنانير وما فوق 6000 بـ 4 دنانير

«المالية»: لن نطلق يد الحكومة في التخصيص والمجلس غير مسؤول عن الوثيقة

أوضح رئيس اللجنة المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع أن هناك لغطا يثار وأسئلة حول الوثيقة الاقتصادية، وسبق أن قلناها وكررناها بأن الوثيقة ليست قانونا فهي رؤية حكومية لعلاج وضع مالي واقتصادي للمستقبل وهي جاءت نتيجة مطالبات نيابية للحكومة ما هي إجراءاتها وماذا عملت تجاه الإيرادات البديلة عن النفط وما فعلت بشأن الهدر في المصروفات، وبالتالي تقدمت بهذه الوثيقة لتبيان رؤيتها حول معالجة الهدر في المصروفات وكذلك خلق إيرادات غير نفطية.

وأكد الشايع في تصريح صحافي أن ما يثار من لغط بأن الحكومة استغفلت مجلس الأمة وبأن المجلس مرر الوثيقة وفيها إعطاء الحكومة حق التعديلات والمضي بالخصخصة دون الرجوع للمجلس، غير صحيح وهو كلام فاضي فيه تلفيق وافتراء، مبينا أنه للأسف حتى من لديه الوثيقة واطلع على بنودها ومحاورها والتي جاء فيها وبالنص «تعديل التشريعات» وهذا يعني شيئا واحدا فقط أن الحكومة لا تملك التصرف أو اتخاذ القرار دون الرجوع للمجلس لمناقشة أي تعديل وأخذ الموافقة على قانون جديد أو تعديل.

فيصل الشايع

الوثيقة ليست قانوناً بل رؤية حكومية لعلاج وضع مالي واقتصادي ومعالجة الهدر في الميزانية

لا يمكن للحكومة خصخصة التعليم أو الصحة أو النفط إلا بقانون

وتابع الشايع أن الصفحة 13 من الوثيقة جاء فيها تخصيص المشروعات العامة وإطلاق قدرات المجلس الأعلى للتخصيص عبر تعديل قانون التخصيص ورفع الحظر عن تخصيص الصناعات النفطية ومرفقي التعليم والصحة «مؤكدا بقوله هذا يعني أن مضامين الوثيقة ليست بمنزلة الموافقة للحكومة بل هذا يدل على أنها تحتاج لتعديل لإطلاق يدها في تخصيص هذه القطاعات وهو أمر في النهاية لن يتم إلا بالرجوع للمجلس من خلال تقديم مشروع قانون وحينها الأعضاء يملكون أن يرفضوا أو يوافقوا على هذا القانون بعد إجراء أي تعديل عليه وهو الأمر الطبيعي فمن حق الحكومة تقديم القوانين كما هو من حق مجلس الأمة رفض القوانين المقدمة من الحكومة أو الموافقة عليها.

وشدد الشايع على أن ما يثار من لغط هو كلام عار عن الصحة بأن أعضاء المجلس بهذه الوثيقة قد وافقوا على إطلاق يد الحكومة في التخصيص، متسائلا كيف نطلق يد الحكومة والوثيقة التي جاءت بها تنص على أنها إذا ما أرادت أن تجري أي تعديلات على قانون ما فيجب على الحكومة الرجوع لمجلس الأمة لإقراره هذا التعديل.

وذكر الشايع بقوله «أيضا من الوثيقة ما يؤكد وجوب الرجوع لمجلس الأمة أن برامج الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة، مضيفا: ذلك يعني أن الحكومة إذا أرادت تخصيص بعض القطاعات فهي من تحدد حاجتها للتشريعات أو تعديل بعض القوانين، وهذا ما تم تبيانه في الوثيقة من تعديل قانون التخصيص، تعديل قانون ضريبة الشركات، إصدار قانون الضريبة المضافة، تعديل قانون نشاط التأمين، إصدار قانون السياحة، إصدار قانون منع التضارب، تعديل قانون حماية الملكية فالحكومة لكي تطبق هذه الوثيقة بينت أنها تحتاج إلى بعض التعديلات على عدد من القوانين».

وأكد الشايع أن المجلس غير مسؤول عن الوثيقة الاقتصادية فهو لا يملك أن يوافق عليها أو يرفضها، مذكرا بأن مجلس الأمة هو من طالب الحكومة حين تحدثت عن الوثيقة الاقتصادية بأن تأتي بها للمجلس للتباحث حولها وبعد أن أحيلت للمجلس قامت اللجنة المالية بدعوة جميع الجهات المعنية واستمعنا لوجهة نظرهم حول مضامين هذه الوثيقة وأخذنا ملاحظاتهم وقدمت كتوصية للحكومة.

وأشار الشايع إلى أن اللجنة رفعت تقريرها المتعلق بالوثيقة الاقتصادية لمجلس الأمة ومن بعدها أحال المجلس التقرير إلى اللجنة مره أخرى لتضمينها الملاحظات النيابية، والآن اللجنة بصدد رفع تقريرها إلى لمجلس بعد أن أخذت الملاحظات النيابية طبقا للمضبطة ليتسنى للجنة رفع تقريرها للمجلس مرة اخرى، موضحا أن حقيقة الامر أن الوثيقة تنص على رؤية الحكومة بأنها تحتاج لتعديلات وتشريعات في المستقبل وغير هذا الكلام غير صحيح.

وبسؤاله عن اعتراض عدد من النواب بوجوب مناقشة بنود الوثيقة في قاعة عبدالله السالم اجاب الشايع «من قال غير هذا الكلام نحن لا نمنع من مناقشتها وأنه يجب إحالتها للحكومة مباشرة رغم أن قرار مجلس الأمة اتخذ بإحالة التقرير بشأنها للجنة المالية لإضافة ملاحظات النواب ومن ثم إحالتها للحكومة» ومع ذلك لا يوجد أي مانع ان تعرض مرة اخرى على مجلس الأمة عبر إدراجه على جدول اعمال احدى الجلسات المقبلة لتتم مناقشتها بحضور الحكومة لرد على النواب.

وبين الشايع في نهاية المطاف ان تقرير اللجنة عبارة عن توصيات ليس من اجل التصويت عليها بالرفض أو الموافقة بل هي مجرد توصيات تحال للحكومة وبالتالي لا يوجد شيء يحتمل كل هذا اللغط ،فلم تعط الحكومة شيئا تتصرف دون الرجوع لمجلس الأمة.

وأشار الى ان القانون رقم 30 لسنة 2010 بشأن عمليات التخصيص فيما يتعلق ببرامج التخصيص من ضمن المادة الثالثة بند 3 ينص على: كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون ولزمن محدود وتكلف الاجراءات التمهيدية بتيسير اعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة في الموضوع، موضحا أن هذا النص يؤكد أنه في النهاية أن هذا الامر موجود في القانون فلا يمكن للحكومة أن تذهب لخصخصة التعليم او الصحة أو القطاعات النفطية إلا بقانون إضافة إلى انه منصوص عليه في قانون الخصخصة.

وتابع ايضا المادة الثالثة بند 6 من القانون لسنة 2020 أن اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون

وهذا يؤكد أن الحكومة لا يجوز للحكومة أن تخصص أي قطاع او مرفق تعليمي او صحي إلا بالرجوع للمجلس.

وحول سؤاله عن استمرار اللغط في الشارع بشأن صحة المعلومات بشأن تطبيق زيادة تعرفة الكهرباء للسكن الخاص بعد عامين رد الشايع أن المداولة الاولى لهذا القانون واضحة لا لبس فيها، فالتعديل النيابي الذي أقره المجلس تم بموجبه استبعاد زيادة تعرفة استهلاك الكهرباء نهائيا، بعد أن ألغى المجلس المادة الثالثة وكذلك البند 6 من المادة الخامسة المتعلقة بمدة التطبيق الخاصة بالسكن الخاص.

وقال الشايع ان اللجنة رفعت تقريرها بشأن تعديلات قانون زيادة تعرفة الكهرباء لإقراره بمداولته الثانية في جلسة الغد ومن أهمها مساواة شقق السكن الاستثماري بالسكن الخاص بالنسبة للمواطنين، شريطة أن يكون قاطنوها أسرة الى جانب منح المستهلك المواطن حوافز تشجيع للترشيد اضافة لتعديل شرائح استهلاك الماء بالنسبة للقطاع الاستثماري للوافدين والمواطنين لتصبح اول 3000 غالون بسعر دينارين والـ3000 الثانية بسعر 3 دنانير وما فوق 6000 بسعر 4 دنانير.

وعلى صعيد آخر، قال رئيس اللجنة المالية والاقتصادية فيصل الشايع اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية امس كلجنة فرعية لمناقشة قانون المناقصات الجديد بحضور ممثلي وزارة المالية ولجنة المناقصات المركزية، مشيرا الى ان تم بحث التعديلات المقدمة اضافة الى ان تم الطلب من الجهات الحكومية تقديم آرائهم مكتوبة حول التعديلات، ونحن بانتظار ورودها إلينا في اجتماع لاحق للتصويت على التعديلات.

«الشباب والرياضة» تطلب تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير حول مخالفات الأندية الرياضية

شرعت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية بصفتها لجنة تحقيق في قضية إيقاف النشاط الرياضي الكويتي دوليا بإعداد طلبات استدعاء الاتحادات والأندية والهيئات الرياضية بدءا من الاسبوع المقبل تمهيدا لإعداد تقريرها وتحديد وكشف المتسببين بالإيقاف بشكل رسمي امام الشعب الكويتي وممثليهم في مجلس الامة، باعثة في الوقت ذاته طلبا ضمن بند الرسائل الواردة لجلسة مجلس الامة يوم غد تقضي بتكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير حول المخالفات المالية والإدارية بالأندية الرياضية الكويتية.

عبدالله المعيوف

وقال رئيس اللجنة النائب عبدالله المعيوف في تصريح صحافي يوم امس «ان اللجنة عقدت اجتماعها بحضور نائب رئيس مجلس ادارة هيئة الرياضة ومديرها العام ونوابه لمناقشة آخر التصورات لآلية استدعاء الاتحادات والأندية والهيئات الرياضية للتحقيق معها في قضية إيقاف النشاط الرياضي الكويتي دوليا والمتسببين به».

وأوضح المعيوف انه تم الاتفاق مع الهيئة العامة للرياضة خلال الاجتماع على آلية لاستدعاء الاندية والاتحادات والهيئات الرياضية بدءا من الاسبوع المقبل للتحقيق في هذه القضية بعد استكمال كل المستندات والوثائق المتصلة بالتحقيق والتي تضمن الشروع به بشفافية وجودة عالية.

وأكد المعيوف ان اعضاء لجنة الشباب والرياضة يمثلون مجلس الامة من خلال موقعهم بالتحقيق وليس شخوصهم كما يدعي البعض، مشددا على ان اللجنة ستتعامل بشفافية تامة مع القضية موضع التحقيق، داعيا كل من اتهم بالتسبب في ايقاف النشاط الرياضي والتحريض عليه بإرسال كتب للمنظمات الدولية الى«التحلي بالشجاعة والوطنية» بحضور اجتماعات اللجنة عند دعوته وتبرئة ساحته امامها بالأدلة، مبينا ان اللجنة مكونه من ممثلي الشعب، وبالتالي فإن من سيأتي لتبرئة نفسه فهو يبرئها أولا وأخيرا امام الشعب الكويتي.

وأشار المعيوف الى ان اللجنة ستعمل في نهاية تحقيقها على إعداد تقرير واضح ومفصل يكشف امام مجلس الامة عن الاطراف المتسببة بإيقاف النشاط الرياضي الكويتي دوليا سواء نتيجة تقصير حكومي او لإجراءات بعض الهيئات والاتحادات الرياضية الكويتية واللجنة الاولمبية الدولية، متوقعا أن من يثق بنفسه بأنه غير متسبب في ايقاف النشاط سيحضر اجتماع اللجنة عند دعوته، اما من لا يثق بنفسه فسيعتذر عن عدم حضور التحقيق لأسباب واهية، لافتا الى ان الايام القليلة المقبلة ستكشف الاطراف المتسببة في الإيقاف.

من جهة أخرى، كشف المعيوف عن ان لجنة الشباب والرياضة رفعت لمجلس الامة ضمن بند الرسائل الواردة رسالة تطلب من المجلس تكليف ديوان المحاسبة ببحث المخالفات المالية والادارية في الاندية الرياضية ومن ثم احالة تقريره للجنة الشباب والرياضة لإعداد تقريرها بشأن هذه القضية ورفعه لمجلس الامة.

«الأولويات» ناقشت برنامج عمل «العدل» و«الأوقاف»

احمد لاري

ناقشت لجنة الأولويات البرلمانية، أمس، الموضوعات المتعلقة ببرنامج عمل الحكومة لوزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إضافة إلى إجراءات تنفيذ شروط الأمم المتحدة في تنفيذ المشاريع البيئية للتعويضات.

وقال مقرر اللجنة النائب احمد لاري في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة ناقشت في الجزء الأول من الاجتماع موضوع برنامج عمل وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجهات التابعة للوزارة بحضور وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع، فيما ناقشت في الجزء الثاني موضوع المشاريع البيئية مع المختصين من نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة.

وأوضح لاري ان الأمين العام بالوكالة لنقطة الارتباط الكويتية للمشاريع البيئة زود اللجنة بتقريرهم الربع السنوي الذي يرفع لمجلس الوزراء عن كل أعمالهم، مشيرا إلى ان الأمم المتحدة أكدت على ضرورة إعطاء الجانب الإعلامي للمشاريع البيئية دورا أكبر حتى يساهم في إنجاز وابراز تلك المشاريع البيئية.

وقال لاري ان هناك جهات عدة تقوم بعدد من المشاريع البيئية منها وزارة النفط، حيث تقوم بإعادة تأهيل التربة نتيجة لحرق الآبار النفطية فيما تقوم الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بزراعة بعض أنواع النباتات، بينما تقوم وزارة الكهرباء والماء بمشروع معالجة المياه الجوفية.

وبين ان وزارة الدفاع أوضحت للجنة انها تقوم بحماية المشاريع البيئية من خلال تنظيف المناطق المطلوب حمايتها مثل المحميات من الألغام.

فرصة
للمشاركة والاستثمار

عدد (٢) رخصة
تاكسي تحت الطلب
عدد (٦٠ سيارة)
بمبلغ ٧٠٠٠٠ ألف دينار
(سبعين ألف دينار كويتي)

الأرباح المتوقعة شهرياً
من ٧٥٠ ديناراً شهرياً للشريك
للجادين فقط

تليفون:
٢٢٢١٧٤٦٠ - ٢٢٢١٧٤٦١ - ٩٦٩٥٠١٦٨

الكترونيات الغانم

قسم الصيانة

إعلان

تطلب إلكترونيات الغانم من عملائها الكرام من أصحاب الأجهزة والأدوات الكهربائية المودعة لديها قبل أو في 2015/12/31 لتصليحها مراجعة الشركة بخصوص تلك الأجهزة خلال أسبوعين من تاريخ نشر هذا الإعلان.

آخر موعد لاستلام الأجهزة هو 2016/05/10.

وإذ تتقدم الشركة بهذا الرجاء إلى عملائها الكرام فإنها تُعلن أنّ عدم مراجعتها سيترتب عليه أحقيّة الشركة في التصرُّف الكامل في تلك الأجهزة بما يحفظ حُقوقها.

«الحساب الختامي»: تعارض حكومي ـ حكومي بشأن تحديد نوع ميزانية الهيئة العامة للغذاء

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للغذاء والتغذية للسنة المالية 2017/2016 وتبين لها ما يلي:

رغم صدور قانون ربط ميزانية الهيئة في السنة المالية السابقة إلا أنه لم يكتمل إلى الآن صدور كافة اللوائح اللازمة لنقل الاختصاصات الوظيفية لها من الجهات الحكومية ولم تنته من اعتماد هيكلها التنظيمي بعد، ويتم تسيير أمور ميزانيتها من خلال الصرف على حساب العهد بميزانية وزارة الصحة.

واستغربت اللجنة من عدم المتابعة الحكومية في تنفيذ عدد من القوانين الصادرة في تفعيل دور الجهات الحكومية المنشأة حديثا وغياب دور جهاز متابعة الأداء الحكومي ومنها على سبيل المثال الهيئة العامة للغذاء والتغذية حيث إنها أنشئت في سنة 2013 ولم يعين مجلس إدارتها إلا في سنة 2015. وأضاف عبد الصمد: كما أن هناك تعارضا حكوميا فيما يتعلق بتحديد نوع الميزانية الأنسب للهيئة بما يتوافق مع قانون إنشائها وطبيعة عملها، حيث ترى وزارة المالية أن الميزانية الملحقة تتناسب تماما مع الدور الإشرافي الذي أنشئت من أجله الهيئة، في حين ترى وزارة الصحة أن تكون ميزانيتها مستقلة!

وتشدد اللجنة على أهمية التقيد بالضوابط المبينة في المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي لتحديد النوع الأنسب لميزانية أي جهة حكومية، وألا تتكرر ممارسات خاطئة سابقة بإنشاء جهات سواء كانت ملحقة أو مستقلة لا ينطبق عليها الوصف الصحيح.

وقال عبد الصمد إن ديوان الخدمة المدنية أكد أنه في حال استكمال الهيكل التنظيمي للهيئة فسيكون بمقدورها حينئذ مباشرة نقل وتسكين موظفي الجهات الحكومية المراد نقل الاختصاصات منها كبلدية الكويت ووزارة الصحة والهيئة العامة للصناعة وغيرها بمميزاتهم الوظيفية كاملة كما كانوا يتقاضونها في جهات عملهم الأصلية.

كما أدرجت وزارة المالية 100 درجة وظيفية جديدة للهيئة وسيكون ترشيح شغل هذه الوظائف بواسطة ديوان الخدمة المدنية.

وبين عبد الصمد أهمية قيام الهيئة بدورها التوعوي من خلال استقطاب الكوادر الوطنية المؤهلة لنشر الثقافة الغذائية السليمة عبر برامج ونشاطات تنفيذية وتربوية وبشكل مشوق خاصة للأعمار الصغيرة، ما سيساعدهم على تبني وحمل العادات الغذائية الصحية خاصة مع انتشار سلوكيات غير سليمة في التغذية.

جمعية الصليبية التعاونية

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية

بناءً على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٠١٦/١٢٤٥٤ المؤرخ في ٢٠١٦/٤/٢٠ بشأن الموافقة على تحديد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٥/٣ موعداً لعقد الجمعية العمومية.
يتشرف مجلس إدارة جمعية الصليبية التعاونية بدعوة السادة المساهمين البالغين من العمر (٢١ عاماً فأكثر) والمساهمين في الجمعية حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والتي ستعقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٥/٣ في تمام الساعة الرابعة مساءً في مدرسة عبد الله النوري الابتدائية - بنين بالصليبية - قطعة ١٠ ، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني سيؤجل لمدة نصف ساعة يعقد بعدها ، ليصبح قانونياً بحضور (٢٥) عضواً على الأقل.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

١- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
٢- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١.
٣- تقرير مراقب الحسابات للميزانية العمومية (الميزانية التقديرية) والحساب الختامي للسنة المالية والتصديق عليه (مرفق بالتقرير السنوي للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١).
٤- التقرير الإداري والمالي لمراقبي الوزارة (مرفق بالتقرير السنوي للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١).
٥- تعيين مراقب حسابات للعام المالي المنتهي في ٢٠١٦/١٢/٣١ وتحديد أتعابه.

ملاحظة:
١- يجب على كل عضو احضار البطاقة المدنية الأصلية الحديثة ولن تعتمد صورة عنها أو احضار شهادة لمن يهمه الأمر من المعلومات المدنية.
٢- على السادة المساهمين والغير مستكملين لملفاتهم ضرورة مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لاستكمال ملفاتهم.
٣- على السادة المساهمين الذين لم يصلهم كتيب الميزانية عن طريق البريد مراجعة إدارة الجمعية لاستلام نسخة من الكتيب.

والله ولي التوفيق،،،

المدير المعين